الأنباء
الاحد 26 مايو 2013

بينما أكد السفير التونسي لدى البلاد، الصغير الفطناسي حرص الكويت وتونس على دعم العلاقات الثنائية نحو آفاق أوسع وأفضل، شدد على أن بلاده تسير بخطى ثابتة نحو الديموقراطية والاستقرار، موضحا أن «مسودة الدستور ستكون جاهزة بداية الشهر المقبل بينما ستكون الانتخابات في ديسمبر من العام الحالي». وبين أن هذه «مؤشرات إيجابية من شأنها أن تزيل الغموض وتبعث برسائل اطمئنان إلى الداخل والخارج من أن الوضع يتجه نحو الأحسن والأفضل». ودعا السفير التونسي الكويتيين إلى الاستثمار في بلاده متحدثا عن تعديلات جديدة على قانون الاستثمار «تتضمن حوافز وضمانات تشجيعية»، وفي ملف السياحة كشف «أن آخر تقرير لهذا العام عن السياحة يبين أن عدد السياح في تونس للعام الحالي سيصل إلى 7 ملايين سائح كما كان في السابق قبل الثورة». وبينما رأى أن «إقامة خط تجاري بين الكويت وتونس يحتاج إلى إرادة سياسية من قبل الطرفين» ذكر أن «انعقاد اللجنة المشتركة بين البلدين إن لم تكن الشهر المقبل فستعقد بعد شهر رمضان المبارك وستشهد توقيع 10 اتفاقيات تم الانتهاء من 5 منها والبقية قيد الدراسة». وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

كتبت: بيان عاكوم

الفطناسي أكد في أول حوار يجريه بعد اعتماده أنه لا تراخي في التعامل مع أنصار الشريعة وأن القانون سيطبق على الجميع

السفير التونسي لـ «الأنباء»: «اللجنة الكويتية ـ التونسية» سَتُعقد قريباً والتبادل التجاري بين البلدين لايزال دون المستوى المأمول ونسعى لتطويره

بداية نود أن نتطلع على آخر المستجدات فيما يتعلق بالعلاقات «الكويتية ـ التونسية»؟

● العلاقات التونسية ـ الكويتية متجذرة حتى قبل الاستقلال، كان هناك تواصل بين تونس والكويت وفي الواقع العلاقات نشأت عام 1961 وفي عام 2011 احتفلنا بمرور «50 عاما» على إقامة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين. ومنذ الاستقلال والكويت كانت داعمة لتونس في كثير من المجالات الاستثمارية السياحية الاقتصادية والبنية الاساسية والصناعية. فالنهضة التي شهدتها «تونس ـ الكويت» كانت حاضرة فيها بقوة.

جرى الحديث منذ مده عن اقامة خط تجاري بين الدولتين فإلى أين وصلت المناقشات بهذا الخصوص؟

● في الواقع تعد اللجان المشتركة من آليات تعزيز علاقاتنا مع الدول الأخرى، واللجنة الكويتية ـ التونسية العليا المشتركة قائمة وهناك اجتماع قريب للجنة في دورتها الثالثة في الكويت، ونحن في صدد تحديد موعد لها واحتمال كبير اذا لم تعقد الشهر المقبل حتما فستعقد بعد شهر رمضان المبارك.

ويتم التحضير لـ 10 اتفاقيات سيتم التوقيع عليها خلال انعقاد اللجنة العليا المشتركة بين الكويت وتونس حيث تمت دراسة 5 اتفاقيات وتنتظر فقط التوقيع وهي:

1ـ اتفاقية إلغاء التأشيرات لحاملي الجوازات الديبلوماسية والخاصة.

2ـ برنامج تنفيذي في مجال تنمية الصادرات الصناعية.

3ـ برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في المجال السياحي.

4ـ مشروع تنفيذي بشأن التعاون العلمي والفني في مجال المواصفات والمقاييس.

5ـ مذكرة تفاهم في المجال العلمي والفني بين الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية في الكويت ووزارة التنمية في تونس، وكذلك برنامج تنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي.

اما الاتفاقيات الـ 5 الأخرى فلا تزال قيد الدراسة كاتفاقية بين وكالتي الأنباء التونسية والكويتية، بروتوكول تعاون بين الاذاعتين التونسية والكويتية واتفاقيات اخرى في مجال البيئة والقضاء هذه الاتفاقيات لا تزال قيد الدراسة وان شاء الله يتم التفاهم حولها.

اما بالنسبة للخط التجاري فهو لمضاعفة التبادل التجاري بين الدولتين حيث يسهل ويقلل من تكلفة نقل البضاعة لأنه لا يوجد خط بحري، كما يزيد البضائع التونسية في السوق الكويتية، ونحن نسعى لتحقيقه، ولكن يحتاج الامر لإرادة سياسية من قبل الطرفين وأقول ان الخطوط الجوية التونسية موجودة وهناك رحلتان اسبوعيا مباشرة بين تونس والكويت.

مستوى التبادل التجاري

هل انتم راضون على التبادل التجاري بين البلدين حاليا؟

● الحقيقة التبادل التجاري الحالي لم يرتق الى مستوى العلاقات بين الدولتين بالرغم من انه شهد في بداية السنة الجارية نموا، ولكن لا يزال دون المستوى المأمول ونطمح لأن ينمو أكثر فأكثر، وفي الواقع من آلياته المشاركة في المعارض الاقتصادية بين البلدين والمؤتمرات، وقد تم مؤخرا إقامة «معرض للمنتجات التونسية» في غرفة التجارة والصناعة من شأنه ان يزيد في تنمية المبادلات التجارية، بالإضافة إلى المشاركات الكويتية في المعارض في تونس حيث ان «وزارة التجارة والصناعة الكويتية» اكدت لنا مشاركتها في الدورة الـ 47 لمعرض دولي في تونس، ونحن سلمنا الدعوة إلى الوزير أنس الصالح للمشاركة، وستكون هذه مناسبة لأيام شراكة تونسية ـ كويتية ولقاء بين الشركات، وهذا من شأنه أن يدفع إلى العلاقات التجارية نحو التقدم والتطور.

ذكرت ان العلاقات متجذره وتاريخية، فهل التعامل الحالي يعني انطواء صفحة الماضي تماما بين الطرفين؟

● منذ وصولي إلى الكويت وبالتحديد منذ ستة أشهر لمست كل الترحاب والحرص من قبل القيادة الكويتية ومن صاحب السمو الامير، ورئيس الوزراء وولي العهد ومسؤولي وزارة الخارجية، وهذا بدل على عمق العلاقات وعراقتها، وهذا من شيم الكبار، فالكويت لا تلتفت الى هذه الصفحة وسوء الفهم، فما حدث سابقا صفحة من سوء الفهم «انطوت» ولن نلتفت إليها ثانية، وهناك حرص من قبل الطرفين، على دعم وتقدم العلاقات إلى الأمام والى مستويات أفضل.

الاستثمار في تونس

كيف ترون الاقبال الكويتي على الاستثمار في تونس؟

● الاستثمار الكويتي ليس بجديد في تونس فالكويت الدولة العربية الأولى في الاستثمار في تونس، ونحن نسعى حاليا لتعديل قانون الاستثمار وأدخلنا عليه العديد من الحوافز الجديدة، كما يتضمن الكثير من الشفافية لجلب الاستثمارات، وتوفير الضمانات للمستثمر العربي والاجنبي لتشجيع الاستثمار، وتوفير مناخ له، كما تم تجاوز بعض العراقيل التي كانت موجودة سابقا. فهذا القانون أصبح جاهزا وسيعرض على المجلس الوطني التأسيسي للمصادقة عليه.

ما مدى تأثير أحداث تونس الماضية والحالية على الاستثمار في بلادكم؟

● الحقيقة ما حدث في تونس من أحداث وتغيرات ترك أثرا واضحا، وأصبح الأمر يحتاج إلى وقت للوصول الى الهدف، ولكن عندما ننظر إلى تونس من الداخل سنجد أن هناك الكثير من التضخيم من قبل وسائل الاعلام لجميع الأحداث، والزائر الى تونس يشعر بذلك فالوفاق على المستوى السياسي موجود، والنخب والقيادات التونسية تشعر بالتحديات وتسعى الى رفعها، وهناك توافق على كثير من المسائل حيث انطلق الحوار الوطني. ولقد تم الاتفاق على طبيعة النظام السياسي، ومسودة الدستور ستكون قريبا جاهزة في بداية الشهر المقبل، وكذلك موعد الانتخابات في ديسمبر وكل هذا من شأنه أن يزيل الغموض ويبعث برسائل طمأنة الى الداخل والخارج ويعطي مؤشرا ايجابيا للوضع في تونس والذي يتجه الى الأفضل، وكذلك بالنسبة للسياحة في بلادنا كل المؤشرات تدل على عودتها إلى ماكانت عليه قبل قيام الثورة، وحسب تقرير العام الحالي سيصل عدد السياح الى7 ملايين سائح.

العلاقات مع الخليج

الرئيس التونسي دائما ما يصرح بأنه يقف مع الثورة في البحرين، فإلى أي مدى أثرت هذه التصريحات على علاقاتكم مع بقية دول الخليج؟

● هذه التصريحات قديمة عندما كان في المعارضة ولم يكن يحمل صفة رئيس الجمهورية، وفي الواقع سياسة تونس قائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى وتحترم سيادتها وكل دولة لها اختياراتها وتوجهاتها، ومنذ القدم منذ عهد الاستقلال تميزت الديبلوماسية التونسية بوسطيتها واعتدالها، والمجتمع التونسي ليس لديه مشاكل مع أي دولة.

كيف تفسر لنا ما يحصل اليوم في تونس؟

● تونس بلد مؤسسات وقانون وعلى الجميع احترام قوانين الدولة وامنها واستقرارها وهناك بعض الفئات التي حاولت ان تفرض رأيها وتخرج الى الشارع والدولة تطبق القانون على الجميع وهذا ما هو موجود حاليا.

الجماعات الإرهابية

هناك من يرجع تنامي جماعة انصار الشريعة او تلك الجماعات المتطرفة الى تراخ من قبل النظام الحاكم في التعامل معها؟

● لا اعتقد أن هناك تراخياً ولكن تونس بلد أولى للحوار لأنه بالحوار نصل لنتيجة وليس بطرق اخرى وهذا ما سعت اليه الحكومة.

هناك من يطالب بوضع هذه الجماعة على قائمة الجماعات الارهابية ما رأيكم؟

● في تونس يوجد قانون مكافحة الارهاب وفيه بعض الخروقات، حيث يجري حاليا تعديله بما يلائم الوضع.

الحكومة التونسية من اصول اسلامية فكيف ستتعامل مع هذه الجماعات؟

● الحكومة التونسية تتعامل مع الجميع ليس على اساس ديني فالناس سواسية امام تطبيق القانون وليس هناك تمييز من جهة على جهة، ونحن في مرحلة جديدة من الديموقرطية ومسارها، وهذا يتطلب بعضا من الوقت، ولكننا نسير بخطى ثابتة الى ان يتم الاستقرار. وفي النهاية تطبيق القانون يسري على الجميع مهما اختلفت انتماءاتهم وفرض هيبة الدولة.

هناك تخوف من تحول تونس الى دولة دينية خصوصا والحديث ان هذه الجماعات انتشرت في اماكن العبادة وبين الناس؟

● لا اعتقد ان هذا المعطى صحيح ولكن تونس بلد اسلامي منذ 14 قرنا وليست جديدة على الدين الاسلامي فـ 99٪ من الشعب مسلم ولكن بلدنا والشعب التونسي منفتح وعلى مر العصور، الحضارات والثقافات التي مرت على تونس كونت الشخصية التونسية الوسطية المعتدلة المتسامحة.

بلادنا ستبقى دائما كما كانت تونس الخضراء بلد الأنس والجمال وشعبها منفتح، صحيح هذه الظواهر موجودة الآن ولكنها مسألة وقت وسنتجاوزها.

جاهزية الدستور

أين وصلتم في مسار التحول الديمقراطي؟

● الدستور قريباً سيكون جاهزا وربما آخر الشهر، وستسرع الهيئة المستقلة للانتخابات في عملها لتشرف على الانتخابات التي سيكون موعدها في أواخر السنة ولقد اتضح شكل النظام السياسي، وكل نقاط الخلاف أصبحت واضحة وحاليا تبقى مسألة الترتيبات.

ماذا بخصوص الدستور؟

● الفصل الاول من الدستور السابق لم يتغير حيث ان تونس دولة دينها الاسلام، لغتها العربية، نظامها جمهوري، كما يتضمن تعزيز الحريات والتوازن بين السلطات، فما كان سائدا سابقا بتفرد رئيس الجمهورية بجميع السلطات قد تغير اليوم وأصبح هناك توازن بين رئيس الجمهورية والحكومة واستقلالية القضاء.

لقد أوليتم اهمية كبرى لزيارة وزير خارجية فرنسا التي تأتي للتحضير لزيارة الرئيس الفرنسي فما مدى أهمية هذه الزيارة؟

● تونس دائما تتحرك في محيطها الطبيعي، ونحن منفتحون على محيطنا الاوروبي، كما اننا منفتحون على دول المغرب العربي ودول الخليج.

والعلاقات مع فرنسا علاقات ثقافية تقليدية وليست بجديدة فهي شريك اقتصادي اول في اوروبا لتونس نحو 80٪ من التبادل التجاري تتم مع فرنسا. وزيارة وزير الخارجية تأتي في اطار التواصل والتشاور واستقبلناه كما استقبلنا وزير خارجية ألمانيا وبريطانيا والصين ومن مختلف الدول المسؤولون يزورون تونس لتدعيم العلاقات ومتابعة تعزيزها.

هل لفرنسا مطالب معينة في موضوع الدستور والحريات العامة؟

● هذه امور تونسية بحتة لا فرنسا ولا لغيرها الحق في ان تتدخل في الدستور او الحريات وغير مطروحة للنقاش فهذه مسألة سيادية يقررها الشعب التونسي.

ما رأيكم فيما يقال «ان تونس اصبحت مسرحا للصراع الفرنسي ـ الاميركي»؟

مبالغة كبيرة، ففرنسا لها مصالحها ليس في تونس فقط، واميركا لها مصالح في كل العالم، وكل دولة تبحث عن مصالحها وتعزيز علاقاتها.

الاقتصاد التونسي

ما مدى استقرار الاقتصاد التونسي؟

● الاقتصاد مر بمرحلة معينة نتيجة الثورة والاعتصامات والاحتجاجات ولكن هناك مؤشرات ايجابية وبدأ التركيز على الاشكاليات الموجودة، فالاقتصاد والسياحة هما ركيزة من ركائز الاقتصاد ويشغلان نحو 500 الف شخص وفرص عمل ايضا بالنسبة للفلاحة عنصر مهم في الاقتصاد التونسي العام الماضي، والمحصول الزراعي كان قياسيا العام الحالي اقل قليلا ولظروف مناخية تأثر الاقتصاد لما يجري في المنطقة.

العلاقات مع دول الجوار

وماذا عن علاقتكم بدول الجوار وتحديدا ليبيا والجزائر؟

● العلاقات تاريخية والجزائر هي الشقيقة الكبرى، وعلاقاتنا معها اخوية وينطبق ذلك مع ليبيا أيضا، فالحدود مصطنعة وكلنا لهجة واحدة وعادات واحدة.

هل التعزيزات الحدودية بين الجزائر وتونس وليبيا قادرة على ضبط الحدود من منع المتسللين من الجماعات المتطرفة؟

● بالتأكيد فهي مهمة في ضبط الحدود وتوفير الامن لان المنطقة خصوصا بعد احداث مالي أصبح السلاح منتشرا اكثر ولضبط الامور يوجد تنسيق امني بين الجزائر وتونس على الحدود لضبط هذه العناصر.

ما رأيكم في الاتهام الموجه من بعض المسؤولين التونسيين للجزائر في مشكلة جبل الشعانبي وأنها تعمل على زعزعة امن واستقرار تونس؟

● هذه الاتهامات ليست من قبل مسؤولين تونسيين وانما وسائل الاعلام هي التي تتحدث بذلك.

كلمة اخيرة

● أتوجه بالشكر لجريدة «الأنباء» وبكل اعتزاز وتقدير وامتنان، كما أتوجه بالشكر والعرفان الى القيادة بمختلف اركانها والى الشعب الكويتي، على تقديم الدعم لتونس في جميع المراحل واحترامها ودعمها لاختيارات الشعب التونسي، وحرصها كذلك على تعزيز العلاقات وتطويرها في جميع المجالات والانتقال بها الى فضاء ارحب، وانتهز الفرصة وأتوجه بالتهنئة إلى سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الذي تماثل الشفاء ونتمنى له دوام الصحة والعافية.

وكذلك اوجه تحياتي وشكري وتقديري للجالية التونسية في البلاد، والتي هي جالية مثقفة وواعية تحب الكويت كما تحب تونس، وتعمل في مختلف المجالات كالتعليم والصحة والفندقة وهي محل تقدير وثقة من قبل المسؤولين الكويتيين ونسعى لتعزيز حضورها في الكويت بما يدعم العلاقات بين الجانبين. وأقول لهم ان ابواب السفارة مفتوحة لإنجاز متطلباتكم.

كما نؤكد ايضا ان تونس مفتوحة للأشقاء في الكويت للاستثمار فيها، وعلى المستوى السياحي كل الامور متوافرة والمناخ متاح، فتونس بلد الانس والجمال مفتوحة لكل الاخوة الكويتيين والخليجيين.

السفير التونسي الصغير الفطناسي (محمد خلوصي)

سياستنا قائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وليس لدينا مشكلات مع أي دولة

تونس ليست مسرحاً للصراع «الفرنسي ـ الأميركي» كما يقال وكل دولة تسعى لمصالحها وتعزيز علاقاتها

أدخلنا على قانون الاستثمار العديد من الحوافز الجديدة والضمانات التشجيعية للمستثمر العربي

إقامة خط تجاري في الكويت تحتاج إلى إرادة سياسية من قبل الطرفين وعدد السياح في بلادنا هذا العام سيصل إلى 7 ملايين سائح

السفير التونسي متحدثا للزميلة بيان عاكوم

قمة المغرب العربي... مؤجلة إلى حين توافر الظروف المناسبة لعقدها

عن قمة «المغرب العربي» ذكر السفير الفطناسي ان مبادرات تونس لإعادة احياء «اتحاد المغرب العربي» متواصلة، مشيرا الى ان بلاده ومنذ الخمسينيات عملت على بلورة مشروع الاتحاد لأنه ستستفيد منه كل الدول الاعضاء اقتصاديا وسياسيا وفي مجالات الطاقة والسياحة وغير ذلك.

ولكنه لفت الى ان الظروف الحالية التي تحصل في المنطقة والتي جعلت لكل دولة اولوياتها وانشغالاتها لم تكن مناسبة لعقد القمة التي كان يجري التحضير لها بين دول المغرب العربي بخصوص اعادة احياء الاتحاد المغاربي وبالتالي تأجلت الى ان تتوافر الظروف المناسبة لعقدها.